

كونه مسؤولاً عن مال القاصر يعني أنه يجب على الرقيب أن يتعامل مع أموال القاصر المالية إلى الحد الذي يساعد القاصر ويحافظ على أمواله حتى لا تضيق أو يساء التصرف فيها. يتم النظر إلى هذه الرقابة بقوة من قبل النيابة العامة ومحكمة الأسرة لتقييم رفاهية القاصر والدفاع عن شرفهم من خلال التفكير في ما يفيدهم أو يضرهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحارس إعداد لمحة عامة تجمع جميع أموال القاصر في حدود شهرين من تاريخ الوفاة. عند توقع قيام شخص ما بإعطاء المال للقاصر، يجب على حارس البوابة أن يقوم بالمثل بإعداد هذا في فترة مثل شهرين من الهدية. ويتم حفظ جميع فروقه في السجلات المناسبة وعرضه على محكمة الأسرة فيما يتعلق بمسائل الوصاية المالية. إن تأخير إعداد المراجعة المالية قد يعرض الموارد للخطر ويؤدي إلى التنصل من نفوذ حارس البوابة. تجدر الإشارة إلى أنه من المفترض أن يقوم الجد بتجهيز سجل محفوظ بتقارير تتعلق بأموال الرؤساء قبل الأول من يناير بشكل مستمر وفي حوالي 30 يوماً من انتهاء الوصاية أو ما يعادلها. عندما تشير المحكمة إلى ذلك، لا يجوز للجد التصرف في أموال القاصر، كما أن الوصي مسؤول عن أصول القاصر. أكد المجلس العام للمرأة أن الوصاية المالية هي المثل الأعلى للمرأة. وهم يعتمدون على جهود أبنائهم، ومسؤولون عن تجاربهم في نشاطهم ورعايتهم ونفقاتهم. كما أبرز المجلس معنى التحديثات في إرشادات الوضع السري لدفع عمل المرأة في القضايا المالية والقانونية المتعلقة بأطفالها. إعطاء الوصاية والرقابة للأم، من خلال قاضي الأمور العابرة، والعمل في القضايا المرتبطة بالقاصرين، وتوجيه أموال القادة إلى مصلحتهم الأبرز. تتكامل قواعد الوصاية على الأموال النقدية مما يمنح الأم خيار إدارة أصول القاصر، مع ضمان استخدام أموالها الخاصة لمصالح القاصر.